

المطلوب معني اذا ثبت المراد اذا عرفت ثبوت وجوده في قوله وجب
ان يكون الراجح معرزة كون قدما بالبرهان وبرهان في الوجود
والفلا يلزم من ثبوت الوجود وجوب التدم اذ الوجود في تقسيم قد يكون
حادثا كالعالم بل انه اعم للتسليم يودي الى عدم الوضعية وذلك لما
يلزم من حوادثه لا اولها وهذا نفاخت اذ كونها حوادث يقتضي الوضعية
وتوابعها لا اولها يقتضي انها ليست حادثا في المعنى على ان كل فرع منها حادث
وهذا يقتضي اولية لا محالة وفي القام كلام طويل وادلة اخرى منها
دليل التظبير وهو مذكور في الاصل وذلك اعم بيان كونه بوجهي الراجح
عدم الوضعية وقوله ان يتوقف فاعل يتقالي بمعنى يتتبعه وقوله وجود
حالاتها في محال كالعلة للتتبع والمعني انه يتتبعه وتوقف وجوده تعالى
عما وجوده لا نهاية له لان وجوده لا ينفك به له فاعل في محال
من الحدوث محال فتوقف على محال محال حقه ان يقول المودي
في المحال محال فيفيد الحدوث المودي في التسلسل المحال محال فتنت التدم
وهو المطلوب وقوله ويلزم ان يكون وجوده ناعطف على يودي ايجلاه
ولانه يلزم في قوله بتوقفه على لقوله محال تقدم عليه والتقدير
ويلزم ان يكون وجوده محال لتوقفه على المحال وحقيقة الدور
مترده بالحقيقة المفهوم والمسمى والمعنى كمالا فالعقد ومات المكنات
لا حقايق لها فضلا عن المسحلات اذ حقيقة الشيء ما به الشيء هو هادي
ما به الوجود هو موجود توقف الشيء على ما توقف هو عليها بواسطة
في اثنين اوبسايط في اكثر وفي بعض الشيخ غيره وهو منسوب على
المحال ولا حاجة له اما بمرتبتان اعمي كل من المتقدم والمتأخر
وقوله بمرتبتان اي نسبتين يعني ان كالتين يلزم ان كلامهما يتقدم
على نفسه بنسبتين نسبة فاعل بيته لصاحبه وفاعلية صاحبه
له وتباخر عن نفسه بمرتبتين مرتبة كونه مفعولا لصاحبه وكونه
صاحبه مفعولا له واما برهان وجوب البقا الى قره الشاقتانبا

منه

صفاء شرطية وكبره حلية وحاصله ان يقال لو لم يكن ان يلحقه عدم كان
ممكننا وكل ممكن حادث ينتج ممكن ان يلحقه عدم كان حادثا وقد اجل
في الدليل وجعل الحد الوسط هويان الملازمة في كلام المص والمتأخر
من المص انه دليل استثنائي وتوكيده هكذا لو لم يجب له البقا لا يمكن
ان يلحقه عدم لكن امكان لحوق عدم محال لانه لو لم يكن ان يكون لحوق
العدم لكان وجوده جائزا لو كان جائزا لكان حادثا ولو كان حادثا
لا ينتج عن عدم التدم لكن انتفا التدم محال لما تقدم من وجوب القدر
فما اذ في المحال وهو امكان التدم محال فثبتنا لتقا وهو المطلوب
فالمص اخنصر الدليل وقوله كيف وقد سبق الى دليل الاستثنائية
المحدوفة العادلة لكن انتفا التدم محال استغنى عنها بذكره
دليلها وهو قوله يكون وجوده وتوابعه بالمعنى بالامكان حيث قال
لا يمكن لبتنا ولحوق التدم بالفعل من باب اولي وانما لا يلزم
من عدم وجوب البقا لحوق التدم بالفعل الا ترى ان الخنة مثل
لا يجب بقاها مع كونها لا تقدم لعدم وجوب البقا لا يلزم
العدم الحد انما يلزمه امكانه فتمام الجواز لا يكون في قوله
لا نسلم ذلك لجوازه يكون مستندا لعلة قد يرد وجوابه انه الفاعل
بالعلة تقدم بطلانه فان قلت لم يقبل الجواز لا يكون الاحداثا
بإسقاط لفظه وجوده قلنا لو قاله ذلك للزم ان كل حادث حادث به
وليس كذلك اذ الجواز الذي علم الله عدم وقوعه مثلا لا يتصف بالحدوث
اذ لا يتصف به الا الموجود ولا في الحدوث هو الوجود بعد عدمه فان
قلت يصيب المعنى ان وجوده لا يتبع يكون الامور وجودا بعد عدمه
وهذا لا يصح لان الوجود من الاحوال فكيف يتصف بالوجود فلما
المعني لان الجواز للوجود لا يكون الاحداثا على ان الوجود عين له وجود
فثبت بولك الحول والافضلون كل ما وجب فلهما استحال
على جهة التكرار والتعجب والمعني لا يجمع توهم تلكه وتوهم
عدمه